القائم مترئساً الجلسة

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

أصدر بياناً حول الأوضاع الإقليمية وأوصى بالالتفاف حول صاحب السمو بالتعاطي مع التطورات الإقليمية

مجلس الأمة: تعزيز الوحدة الوطنية .. والعبث بالأمن خط

الحرص على سيادة واستقرار دول مجلس التعاون وأمن المنطقة التزاما بعقيدة الكويت السياسية المترسخة تاريخياً

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

اكد مجلس الامة الالتفاف الكامل حول القيادة السياسية والالتزام التام والثقة المطلقة بالمبادىء السياسية والمواقف المبدئية التي ينتهجها سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد فيما يتعلق بالتعامل والتعاطي مع التطورات السياسية الاقليمية الاستثنائية.

وسجل المجلس في بيان بعد استئناف جلسته التكميلية امس الى علنية رفضه «التام لاي ممارسات او سياسات» تهدد سيادة واستقرار وامن دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم طلب خلال الجلسة التكميلية امس اخلاء قاعة عبدالله السالم من الجمهور بعد موافقة المجلس على طلب الرئيس لعقد جلسة سرية لمناقشة الاوضاع الاقليمية وآخر التطورات.

وكان الغانم شرح خلال الجلسة اسباب ومبررات رئاسة المجلس طلب تحويل الجلسة الى سرية بموافقة غالبية الحضور من النواب على هذا الطلب ثم القى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بيانا حول الاوضاع التي تمر بها المنطقة وسياسة دولة الكويت تجاه هذه الاوضاع.

ووافق المجلس على مشروع قانون بشأن تنظيم الاعلام الالكتروني في مداولته الأولى والثانية.

واكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان مشروع قانون الاعلام الالكتروني جاء لسد اي ثغرات تشريعية او تنظيمية بشأن الاعلام الوطني.

وقال الحمود ان القانون يستهدف تنظيم مهنة الاعلام الالكتروني حيث راعى التشريع حق المواطن في الحصول على المعلومات والاخبار الصادقة وحرية ممارسة الاعلام الالكتروني للمواطنين مبينا انه لم ينص على الرقابة المسبقة على ما يتم تداوله من محتوى في المواقع.

واقر المجلس قانون تعديل بعض احكام القانون رقم (3 لسنة 2006) بشأن المطبوعات والنشر في مداولتيه الأولى والثانية واحالته للحكومة.

ونصت المادة الاولى من القانون الجديد على ان يضاف إلى المادة (2) من القانون رقم (3 لسنة 2006) فقرة جديدة نصها «ويدخل في حكم المطبوع ما ينشر من خلال المواقع او الوسائل الاعلامية الالكترونية».

ووافق المجلس على مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمداولتيه الاولى والثانية واحالته الى الحكومة.

واقر المجلس الاقتراحات بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في مداولتيه الاولى والثانية واحاله الى الحكومة.

واكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ان ديوان المحاسبة لم يسجل مخالفات بشأن عملية بيع شركتي المنتجات الزراعية الغذائية والشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات.

واضاف الوزير الصالح خلال رده على احد النواب انه اطلع شخصيا على كل اوراق عملية بيع شركتي المنتجات الزراعية وتعليم قياد السيارات «ولم اجد مخالفات انما ملاحظات وتم تفنيدها من قبل الهيئة العامة للاستثمار».

من جانبه اكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري اصداره تعليمات فورية للبلدية لمداهمة المقاهي التي تتخذ من الكبائن المغلقة اوكارا للفساد «حتى يتم القضاء عليها».

وقال الوزير الكندري في رده على احد النواب ان (الكبائن) في المقاهي وفق لائحة البلدية يسمح بترخيصها «ولكن سوء استخدام هذه الرخصة سيجابه بكل حزم».

واكد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ان موضوع الحصى المتطاير في الشوارع محل اهتمام ومتابعة ومحاسبة مؤكدا انه ستتم محاسبة كل من يثبت تقصيره في هذا الامر.

واضاف الوزير العمير خلال رده على احد النواب ان الوزراء السابقين احالوا موضوع الحصى المتطاير في الشوارع ومن اعتقدوا انهم متسببون من المقاولين والشركات بعدم الالتزام بضوابط ومعايير سفلتة الشوارع الى النيابة العامة.

واوضح ان هذا الامر منظور الآن امام النيابة مؤكدا عدم اخفاء اي معلومة في هذا الشأن.

واضاف ان كل المستندات التي بحوزة وزارة الاشغال العامة بشأن هذه القضية هي تحت رقابة مجلس الامة مؤكدا استعداده للحضور الى لجان المجلس والتعاون معها.

واكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع ان قبول وكلاء النيابة (الباحثين القانونيين) يتم من خلال لجنة الاختيار وبموافقة المجلس الأعلى للقضاء وليس وزير العدل.

واوضح الوزير الصانع في رده على احد النواب ان المجلس الاعلى للقضاء اصدر قرارا بتشكيل لجنة لاختيار الباحثين القانونيين برئاسة المستشار النائب العام ضرار العسعوسي بمعية مجموعة من المحامين العامين والمستشارين في المحكمة ويتم من خلالهم رفع الاختيارات الى مجلس القضاء وبعد ذلك يصدر قرار من المجلس بموافقته على الأسماء المتقدمة.

وقال وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى ان هناك تجاوزا وخطأ بحق بعض المتقدمين للقبول في بعثات الماجستير في احد تخصصات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مضيفا ان هذا «الموضوع معروض أمام القضاء».

جاء ذلك في رد الوزير العيسى على سؤال احد النواب بشأن «تجاوز الهيئة للاراء الفنية وتخطيها للوائح والقوانين إذ انه تم دون سند من القانون قبول ابتعاث اشخاص للماجستير تخصص نظم المعلومات الادارية لا تنطبق عليهم المعايير الفنية وضد رغبة القسم العلمي والكلية».

وفيما يلي الجلسة بالتفاصيل:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة اليوم مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

استأنف الرئيس الغانم عقد الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء.

اعتذر عن حضور عدم حضور جلسة اليوم كل من :رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ،ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ووزير الصحة علي العبيدي ،وفيصل الكندري وعبدالله التميمي وفيصل الدويسان وخليل ابل ،وعبدالرحمن الجيران وعبدالحميد دشتي وأحمد لاري وخليل الصالح ويوسف الزلزلة وحمدان العازمي وصالح عاشور.

انتقل المجلس الى بند الاوراق والرسائل الواردة .

عادل الخرافي :وزير الاشغال السابق عبد العزيز الابراهيم يدير الوزارة وهو خارجها، ونؤكد ان ايقاف جسر الغزالي سيكلف اموالا كبيرة ووقت ،وأعرض كتابا يؤكد ان تمديد الغزالي سيكلف ما يقارب ٦ ملايين دينار ..كذلك من المسؤول عن تكسير زجاج السيارات بسبب تطاير الحصي.. المسؤول امامنا حاليا هو الوزير علي العمير.

وزير الاشغال د. علي العمير:نعيش ماساة في شوارع الكويت بسبب تطاير الحصي وهذا الامر محل دراسة وسنحاسب المتسبب ولاشك ان الوزراء السابقين بذلوا جهدا في هذا الامر والموضوع محل التحقيق ومن يثبت ادانته سيحال الي النيابة العامة وعما قاله الاخ عادل الخرافي ان الوزارة تدار من الخارج فاؤكد انه اذا ثبت لنا بان الوزارة تدار من الخارج فلا بقاء لنا علي راس هذه الوزارة ولا نقبل بذلك.

...هناك مقاولون متجاوزون تم احالتهم الي النيابة العامة وحرصا علي اركان الوزارة بان يسمعوا إلي كلام الاخ عادل الخرافي فمعنا وكيله الوزارة وفريق الوزاره وهم يستمعون مباشرة للكلام

جمال العمر :الحكومة الكويتية جعلت المطر نقمة وليس نعمة لانه يخرج الفساد في وزارة الاشغال.. لا نشكر بقوة الوزير علي العمير ،ولكن نشكر بقوة الاخرين تجاهه.. وزير الاشغال هناك شركات في الوزارة تتطلب اعادة تاهيل ،واتحدي الحكومة اذا فيه مشروع بالدولة ينتهي في موعده ..اتحدي وزيرة التخطيط في ذلك ..الكويت تخسر المليارات نتيجة سوء الادارة ..مستشفي جابر كم سنة تاخر وفي المقابل كم مبلغ دفع الي العلاج بالخارج في الكويت ..مايحدث عملية ابتزاز وعلى الجهات الرقابيةان توقف المقاول اذا لم يلتزم.

وللاسف اصبحنا مثل الجمارك اللي ما يدفع ما يقدر يشتغل.. لابد من تنقية الجهاز الحكومي .

سعود الحريجي:عندما نخرج بتوصيات من استجواب مستحق كاستجواب وزير الاشغال السابق عبد العزيز الابراهيم نجد ان الوزارة لا تقوم بالعمل علي تحقيق هذه التوصيات ،وايضا لم تنفذ وزيرة الشؤون توصيات استجوابها الا ما ندر منها...

وزارة الاشغال من يقوم فيها بهذه المرحلة لا يريدون ان

العبدالله متحدثا

- الرفض التام لأي ممارسات أو سياسات تمس وتهدد سيادة واستقرار وأمن دول مجلس التعاون الخليجي
- التضامن الكامل وغير المحدود مع المملكة العربية السعودية في كل إجراءاتها الهادفة إلى حماية استقرارها وأمنها
- الالتفاف الكامل حول القيادة السياسية والالتزام التام بالمبادئ والمواقف المبدئية التي ينتهجها صاحب السمو
- تعزيز مبادىء السيادة واستتباب الأمن والاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واشاعة أجواء التهدئة
- حفظ النسيج الاجتماعي ورص الصفوف كاستحقاق مقدس وواجب وطني وصمام أمان لوطننا الكويت في ظل التحولات
- وزير الداخلية: لقد مررنا بفتن والله ستر علينا ولكن لو تسألني من كان يدير المواقع الإلكترونية فجميعهم لديهم شهادات حسن سير وسلوك

الكندري يشرح إجراءات التصدي للظواهر السلبية

الصالح يرد

الصانع يوضح